

Distr.: General
27 March 2023
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الرابعة عشرة

فيينا، 12-16 حزيران/يونيه 2023

البند 5 من جدول الأعمال المؤقت*

المساعدة التقنية

تحليل الاحتياجات من المساعدة التقنية المستبانة من الاستعراضات القطرية
والمساعدة المقدمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
دعماً لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

مذكرة من الأمانة

ملخص

تماشياً مع الوثائق السابقة التي أعدتها الأمانة والتي تركز على تحليل الاحتياجات من المساعدة التقنية المستبانة في إطار آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، يقدم هذا التقرير تحليلاً محدثاً للاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالفصل الثاني من الاتفاقية التي شلط عليها الضوء أثناء دورة الاستعراض الثانية. كما يقدم لمحة عامة عن أساليب استجابة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) للاحتياجات من المساعدة التقنية وللطلبات المتلقاة للحصول عليها منذ الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، التي عُقدت في شرم الشيخ، مصر، في الفترة من 13 إلى 17 كانون الأول/ديسمبر 2021.

* CAC/COSP/2023/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

250423 250423 V.23-05639 (A)



أولاً - مقدمة

1- مع تخصيص أحد فصول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للمساعدة التقنية وتبادل المعلومات، من المسلم به أن تقديم المساعدة التقنية شرط أساسي لتنفيذ الاتفاقية على الصعيد العالمي. وتحقيقاً لهذه الغاية، يمثل أحد أهداف آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في استبانة وتسوية احتياجات معينة من المساعدة التقنية، وتعزيز تقديم هذه المساعدة وتسييرها. وتماشياً مع الفقرة 44 من الإطار المرجعي لآلية استعراض تنفيذ الاتفاقية، يُكَلَّف فريق استعراض التنفيذ بالنظر في الاحتياجات من المساعدة التقنية ضماناً لتنفيذ الاتفاقية على نحو فعال.

2- وأوصى المؤتمر، في قراره 1/4، بأن تحدد جميع الدول الأطراف في ردودها على قوائم التقييم الذاتي المرجعية الشاملة وفي التقارير الفُطرية، حيثما انطبق الحال، احتياجاتها من المساعدة التقنية، ويُفصّل أن تكون مرتبة حسب الأولوية، وأن تُرد في سياق تنفيذ أحكام الاتفاقية المتناولة أثناء دورة استعراض معينة. وأوصى المؤتمر أيضاً بأن تواصل الدول الأطراف تزويد المكتب بمعلومات عن مشاريع المساعدة التقنية الجارية المتصلة بتنفيذ الاتفاقية.

3- ورحب المؤتمر في قراره 3/7 بتعزيز المساعدة التقنية في مجال مكافحة الفساد باعتبارها عنصراً من عناصر خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وسلم بأهمية التنسيق بين الجهات المانحة والجهات التي تقدم المساعدة التقنية والبلدان المتلقية من أجل تعظيم الاستفادة من الموارد وزيادة جوانب الكفاءة واجتتاب الأزواجية في الجهود وتلبية احتياجات البلدان المتلقية. وعلاوة على ذلك، شجعت الدول الأطراف على أن تواصل طوعاً تزويد فريق استعراض التنفيذ، بما يتسق مع الإطار المرجعي المتفق عليه للآلية، بمعلومات عن الاحتياجات الراهنة والمتوقعة وغير الملباة من المساعدة التقنية، بما فيها الاحتياجات المستبانة من خلال عملية الاستعراض، وشجعت الدول الأطراف على استخدام هذه المعلومات في إعداد برامج المساعدة التقنية.

4- وعلاوة على ذلك، اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية المتعلقة بمكافحة الفساد في عام 2021، الإعلان السياسي المعنون "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي"، الذي تعهدت فيه الدول، في جملة أمور، بمواصلة تبادل المعلومات عن تقديم المساعدة التقنية والاحتياجات من هذه المساعدة، بما فيها الاحتياجات المستبانة من خلال آلية استعراض التنفيذ.

5- وتتكون هذه الوثيقة من جزأين:

- (أ) تحليل محدّث للاحتياجات من المساعدة التقنية في إطار الفصل الثاني المستبانة من خلال الاستعراضات المنجزة في إطار الدورة الثانية لآلية استعراض التنفيذ⁽¹⁾ مع توزيع مفصل حسب المنطقة؛
- (ب) لمحة عامة عن المساعدة التقنية المتصلة بالوقاية التي قدمها المكتب منذ إعداد التقرير الأخير عن المساعدة التقنية من أجل الدورة التاسعة للمؤتمر⁽²⁾.

(1) ينبغي قراءته بالاقتران مع مذكرة الأمانة بشأن الممارسات الجيدة للدول الأطراف وخبراتها والتدابير ذات الصلة التي اتخذتها بعد إنجاز الاستعراضات الفُطرية، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمساعدة التقنية (CAC/COSP/2021/9).

(2) تستند البيانات المستخدمة في إعداد هذا التقرير إلى الاستعراضات الفُطرية المنجزة حتى 28 شباط/فبراير 2023.

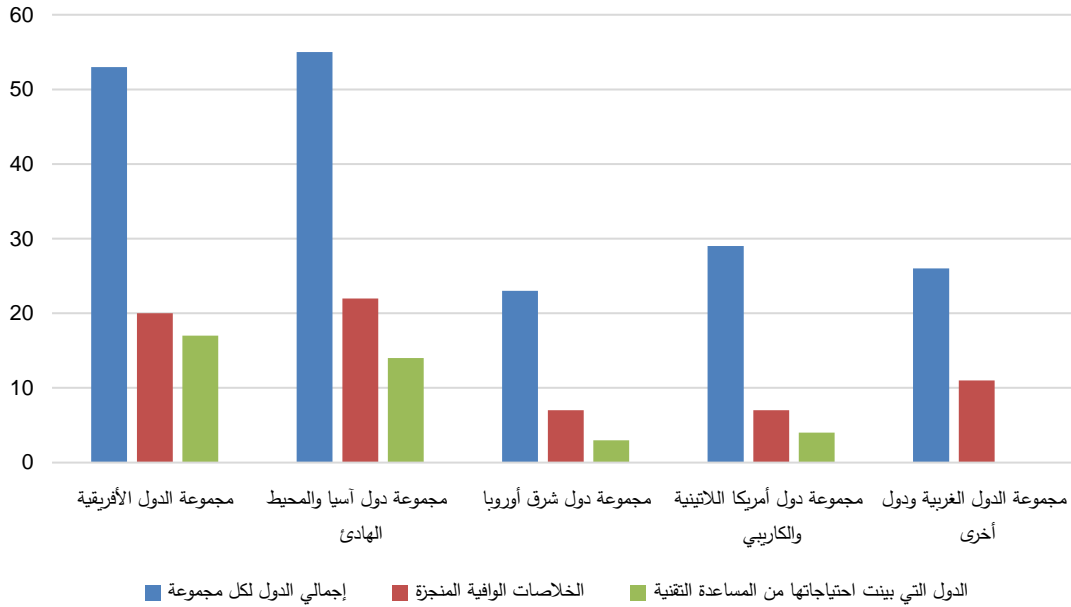
ثانياً - تحليل الاحتياجات من المساعدة التقنية في إطار الفصل الثاني المستبانة من خلال آلية استعراض التنفيذ

ألف - التقييم الإجمالي

6- في تشرين الأول/أكتوبر 2021، أعدت الأمانة مذكرة بعنوان "تحليل الاحتياجات من المساعدة التقنية المستبانة من الاستعراضات القطرية والمساعدة المقدمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دعماً لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" (CAC/COSP/2021/10) للدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ومنذ ذلك الحين، أنجزت تسع دول أطراف أخرى الخلاصات الوافية لاستعراضاتها القطرية، ليصل المجموع إلى 67 خلاصة وافية منجزة (انظر الشكل الأول أدناه). وحددت ست من هذه الدول 24 احتياجاً من المساعدة التقنية في إطار المواد الواردة في الفصل الثاني. ومع أخذ هذه الاستعراضات الإضافية بعين الاعتبار، حدد ما مجموعه 38 دولة من أصل 57 دولة 315 احتياجاً فردياً من المساعدة التقنية في إطار الفصل الثاني من خلال آلية استعراض التنفيذ.

الشكل الأول

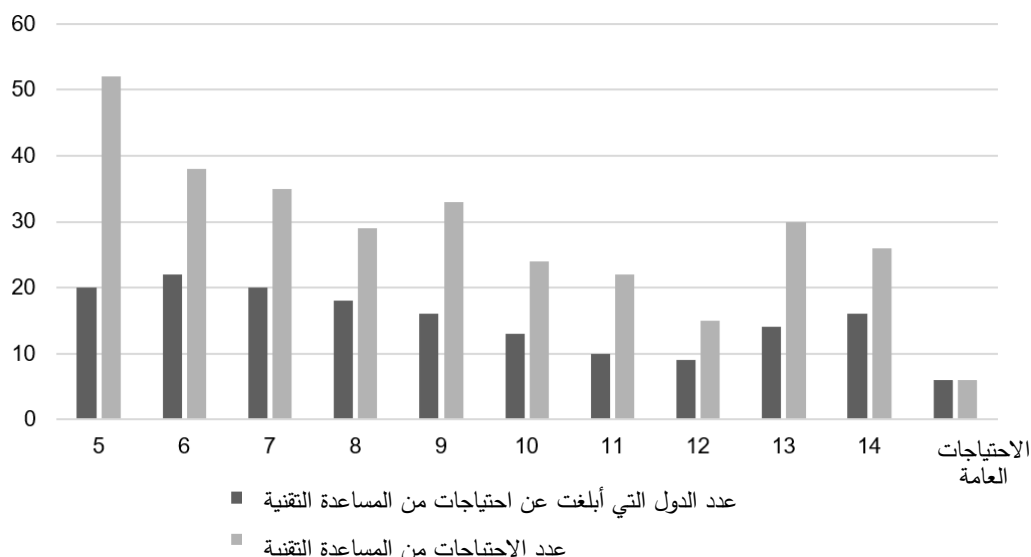
التوزيع الإقليمي لعدد الدول التي أنجزت خلاصاتها الوافية والدول التي تحتاج إلى المساعدة التقنية في إطار الفصل الثاني (الدورة الثانية)



7- ويبين الشكل الثاني أنه في حين أن أنواع الاحتياجات عبر المواد تتفاوت تفاوتاً كبيراً، فإن أغلبية الاحتياجات المستبانة تقابل المواد 5 و6 و7 و9 بترتيب تنازلي. وتُذكر أقل عدد من الاحتياجات في إطار المواد 10 و11 و12 بترتيب تنازلي (للاطلاع على النسبة المئوية للاحتياجات الفردية من المساعدة التقنية حسب الفئة، انظر الشكل الثالث أدناه).

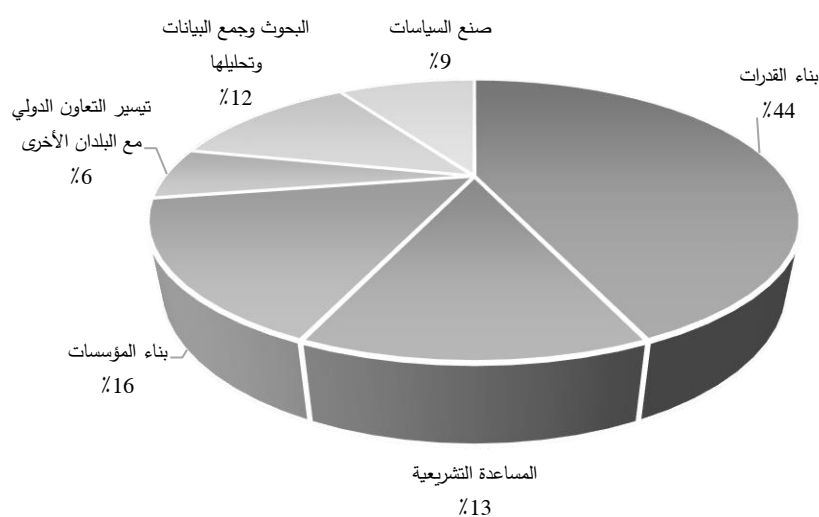
الشكل الثاني

عدد الاحتياجات من المساعدة التقنية وعدد الدول التي بينت احتياجات، حسب المادة (الفصل الثاني)



الشكل الثالث

النسبة المئوية للاحتياجات الفردية من المساعدة التقنية حسب الفئة



1- بناء القدرات

8- كما هو الشأن في المنكرات السابقة، ظلت الفئة الواسعة من "بناء القدرات" هي الفئة الأكثر انتشارا في إطار الفصل الثاني (ذكرت 34 دولة من أصل 38 دولة احتياجات متعلقة ببناء القدرات، فيما يخص كل مادة من مواد الفصل الثاني، بما مجموعه 137 احتياجا من هذا القبيل، تشكل نحو 44 في المائة من مجموع الاحتياجات في إطار الفصل الثاني). وكان 57 في المائة منها من دول مجموعة الدول الأفريقية، و33 في المائة من دول مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ. وفيما يلي الأنواع الرئيسية للمساعدة في إطار الفصل الثاني:

- (أ) تدريب المسؤولين والمؤسسات وتطوير مناهج التدريب؛
 (ب) تبادل أفضل الممارسات؛

- (ج) تعزيز وظائف وعمليات المؤسسات والمكاتب؛
- (د) تطوير هياكل مثل المؤسسات والمكاتب والمنصات والأطر التكنولوجية والاستراتيجيات وخطط العمل وخطط الاتصال؛
- (هـ) الحصول على المعلومات والقطاع الخاص والتوعية ومشاركة المجتمع؛
- (و) التوجيه.
- 9- ومن بين تلك الفئات، كان أوسع الاحتياجات المبينة انتشارا هو تدريب المسؤولين والمؤسسات وتطوير المناهج الدراسية. وتشمل أنواع التدريبات والمناهج المحددة ما يلي:
- (أ) الاشتراء العمومي والمحاسبة ومراجعة الحسابات؛
- (ب) البحوث وجمع البيانات وتخزينها وتحليلها؛
- (ج) الأدوات والمنصات التكنولوجية؛
- (د) إقرارات الذمة المالية وحالات تضارب المصالح؛
- (هـ) الأدوات الوقائية، وخطط العمل، والتدريب والرصد والتقييم؛
- (و) إدارة المخاطر؛
- (ز) التحقيقات وتتبع الموجودات وتدابير مكافحة غسل الأموال؛
- (ح) إنفاذ القانون والملاحقة القضائية وإدارة القضايا.

2- بناء المؤسسات

10- أشارت 20 دولة إلى 50 من الاحتياجات المتعلقة ببناء المؤسسات، وهو ما يمثل 16 في المائة من مجموع الاحتياجات المستبانة. وحددت دول المجموعة الأفريقية 64 في المائة منها، وذكرت دول مجموعة آسيا والمحيط الهادئ 32 في المائة منها. وتدرج غالبية الاحتياجات المتعلقة ببناء المؤسسات ضمن عدة فئات فرعية من أنواع المساعدة:

- (أ) الممارسات الجيدة؛
- (ب) تدريب الموظفين وبناء القدرات وتعزيز المهارات؛
- (ج) التطوير وتعزيز الاستراتيجيات والأطر وخطط العمل؛
- (د) مشورة الخبراء والخبرة القانونية والإرشاد؛
- (هـ) تعزيز النظام؛
- (و) الموارد (المالية وغير المالية)؛
- (ز) إنشاء المؤسسات والهيئات؛
- (ح) التنسيق فيما بين الوكالات.

11- وكانت المواضيع الأوسع ظهورا ضمن تلك الفئات هي:

- (أ) إدارة قواعد البيانات وتخزين البيانات وتحليلها؛

- (ب) الحوكمة والرصد والتقييم؛
- (ج) الإبلاغ عن المخالفات؛
- (د) الأخلاقيات والوقاية.

12- وتجدر بالملاحظة الصلات بين الاحتياجات في مجالي بناء المؤسسات وبناء القدرات. ففي عشرة من الاحتياجات المتكورة صراحةً في مجال بناء القدرات (الخمس) دُكرت الحاجة إلى المساعدة في بناء القدرات، إما لتطوير المؤسسات أو لتعزيز القدرة المؤسسية. وعلاوة على ذلك، ركزت غالبية الاحتياجات المتعلقة ببناء القدرات على تدريب المسؤولين والموظفين في مؤسسات الدولة، وفي 12 من الاحتياجات المتعلقة ببناء المؤسسات دُكر صراحةً شكل من أشكال بناء القدرات أو تدريب الموظفين كجزء من الاحتياج المتعلق ببناء المؤسسات.

3- المساعدة التشريعية

13- كانت المساعدة التشريعية ثالث أكبر احتياج في إطار الفصل الثاني. وذكرت 18 دولة 41 من الاحتياجات المتعلقة بالمساعدة التشريعية، ما يمثل 13 في المائة من مجموع الاحتياجات. وسجلت دول من المجموعة الأفريقية 68 في المائة من تلك الاحتياجات. وحددت دول في مجموعة آسيا والمحيط الهادئ 24 في المائة من الاحتياجات. وركزت نسبة 34 في المائة من الاحتياجات إما على وضع أو صياغة عدة أنواع من التشريعات والأطر القانونية، في حين أن نسبة 21 في المائة سلطت الضوء على تبادل الممارسات الجيدة. وفيما يلي الفئات الفرعية لأنواع المساعدة التشريعية المطلوبة في إطار الفصل الثاني:

- (أ) تطوير وصياغة وتعديل التشريعات واللوائح والأطر والمواثيق؛
- (ب) الممارسات الجيدة؛
- (ج) الرصد والتقييم؛
- (د) التوحيد والمواءمة؛
- (هـ) التدريب وبناء القدرات.

14- وكانت المجالات المواضيعية الأكثر ذكراً التي استباننت فيها الدول احتياجات من المساعدة التقنية والدعم التشريعي كما يلي:

- (أ) الإفصاح عن الموجودات؛
- (ب) الإبلاغ عن المخالفات؛
- (ج) الوقاية والأخلاقيات؛
- (د) التشريعات الجنائية لمكافحة الفساد للقطاعين الخاص والعام؛
- (هـ) الاشتراء والإدارة؛
- (و) غسل الأموال؛
- (ز) تمويل الأحزاب السياسية.

4- البحوث وجمع البيانات وتحليلها

15- أعقب المساعدة التشريعية بفارق بسيط الاحتياج المتعلق بالبحوث وجمع البيانات وتحليلها، حيث أشارت إليه 18 دولة، ما يمثل 12 في المائة من جميع الاحتياجات المستبانة. ويتعلق 23 في المائة من ذلك بالحاجة إلى الدعم في وضع نظم لجمع البيانات وتخزينها وتحليلها. أما النوع الثاني الأكثر ذكرا من الاحتياجات في مجال البحوث وجمع البيانات وتحليلها فهو يتعلق بإجراء البحوث وجمع البيانات (18 في المائة لكل منهما). وأشارت 15 في المائة أخرى إلى الاحتياج المتعلق بتحليل البيانات ومشورة الخبراء والتدريب.

5- صنع السياسات

16- شكلت المساعدة التقنية في مجال صنع السياسات، التي أبلغ عنها 13 بلدا، 9 في المائة من جميع الاحتياجات في إطار الفصل الثاني. وأشارت الدول إلى الحاجة إلى التطوير ودعم التنفيذ وتبادل الممارسات الجيدة والأمثلة على صنع السياسات في إطار مجموعة من المواضيع تتراوح بين الحصول على المعلومات، والرشوة، والمنع، وغسل الأموال، ومدونات قواعد السلوك، والإبلاغ عن المخالفات.

6- تيسير التعاون الدولي مع البلدان الأخرى

17- على الرغم من أن تيسير التعاون الدولي مع البلدان الأخرى يمثل أقل عدد من الاحتياجات المذكورة في إطار الفصل الثاني، حيث لم يتجاوز 19 احتياجا، فإن 11 بلدا سلط الضوء على تلك الاحتياجات. وركزت الأغلبية، وهي 11 احتياجا يمثل 58 في المائة، على تبادل الممارسات الجيدة. وتجدر الإشارة إلى الصلات بين الاحتياجات المتعلقة بالممارسات الجيدة في إطار تيسير التعاون الدولي وتلك المحددة في إطار الفئات المذكورة أعلاه. وفي إطار تيسير التعاون الدولي، فإن معظم الاحتياجات المتعلقة بتبادل الممارسات الجيدة هي احتياجات عامة، في حين أن الاحتياجات في إطار صنع السياسات والبحوث وجمع البيانات وتحليلها والمساعدة التشريعية وبناء المؤسسات وبناء القدرات، تحدد مجالات مواضيعية محددة لتبادل الممارسات الجيدة.

باء - تحليل الاحتياجات المستبانة من المساعدة التقنية حسب المنطقة فيما يتعلق بالفصل الثاني من الاتفاقية

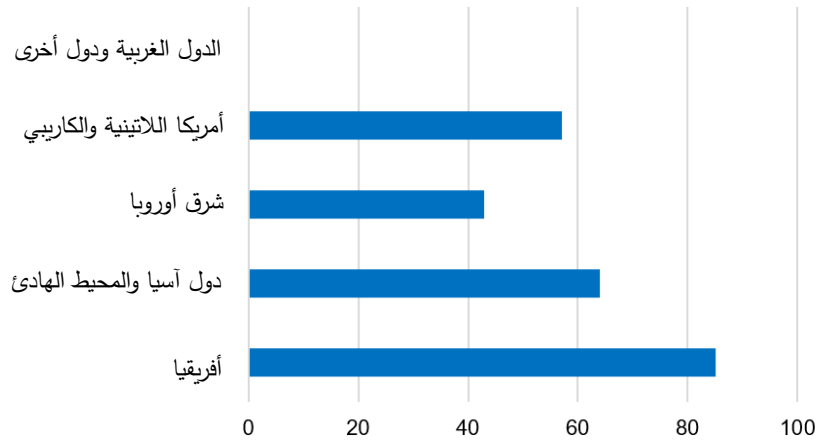
18- من الناحية الجغرافية، من بين الدول الأطراف التي أنجزت الخلاصات الوافية في إطار دورة الاستعراض الثانية، حددت 32 دولة احتياجات من المساعدة التقنية تتعلق بالفصل الثاني، مع التركيز على التدابير الوقائية. وأنجزت كل من مجموعة دول شرق أوروبا ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي سبع خلاصات وافية. وأبلغ ما يقرب من 50 في المائة من الدول في كلتا المجموعتين عن احتياجات - ثلاث دول من أصل سبع في مجموعة شرق أوروبا، وأربع دول من أصل سبع في مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأنجزت إحدى عشرة دولة في مجموعة الدول الغربية ودول أخرى خلاصات وافية. ولكن لم يبلغ أي منها عن احتياجات من المساعدة التقنية.

19- وسلطت 85 في المائة من دول المجموعة الأفريقية الضوء على احتياجات، بينما حددت 64 في المائة من دول مجموعة آسيا والمحيط الهادئ احتياجات. وبلغ مجموع هذه الاحتياجات مجتمعة 291 احتياجا، تمثل حتى الآن 92 في المائة من جميع الاحتياجات في إطار الفصل الثاني، كما يتضح من

الشكل الرابع. وبما أن مجموعتي أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ تمثلان عينة أكبر بكثير من البلدان التي أنجزت خلاصات وافية تتضمن احتياجات تقنية مقارنةً بالمجموعات الأخرى، فإن هذا القسم يبحث في المقام الأول الاتجاهات داخل هاتين المجموعتين الإقليميتين، ويقدم تحليلاً متعمقاً للاحتياجات المتعلقة ببناء القدرات داخل كل منطقة.

الشكل الرابع

النسبة المئوية للدول التي لديها خلاصات وافية منجزة تبلغ عن احتياجات من المساعدة التقنية، حسب المنطقة

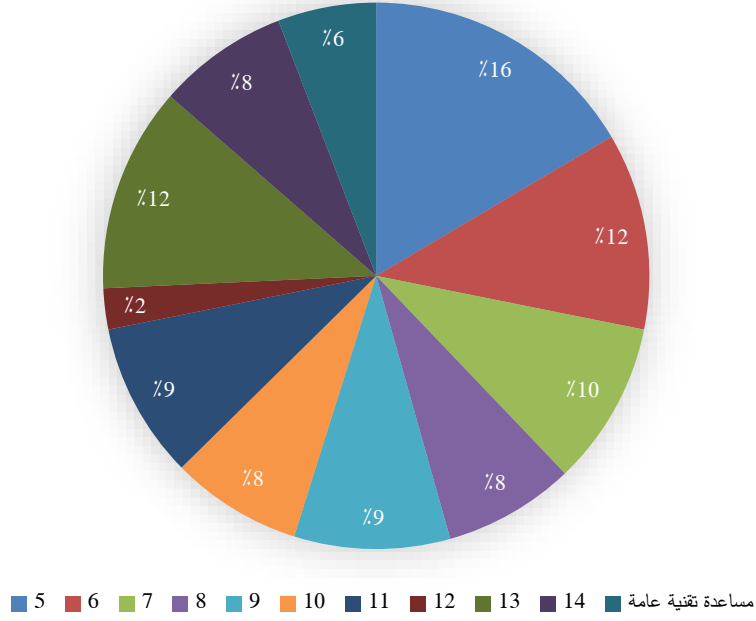


20- وعند دراسة توزيع الاحتياجات الإجمالية في إطار كل مادة من مواد الفصل الثاني، يلاحظ أنها تختلف باختلاف المناطق المختارة. وبين الشكل الخامس أن أكثر الاحتياجات التي أبلغت عنها دول المجموعة الأفريقية تندرج ضمن إطار المادة 5 (سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية)، حيث تمثل 16 في المائة من احتياجاتها المبلغ عنها، في حين أن أقل الاحتياجات التي أبلغت عنها تندرج ضمن إطار المادة 12 (القطاع الخاص)، فهي لا تمثل سوى 2 في المائة. أما الاحتياجات المتبقية المذكورة فقد توزعت بالتساوي عموماً بين جميع المواد الأخرى في إطار الفصل الثاني، مع نسبة إضافية قدرها 6 في المائة من الاحتياجات التي تعزى إلى الاحتياجات العامة في إطار الفصل الثاني.

21- ويلاحظ أن توزيع الاحتياجات الاستبانة بين المواد ضمن إطار الفصل الثاني كان أقل من ذلك لدى دول مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. وضمن تلك المجموعة، كان أكثر الاحتياجات ذكراً في إطار المادة 7 (القطاع العام)، بما يمثل 20 في المائة، والمادة 10 (الإبلاغ العلني)، بما يمثل 16 في المائة. وفي المقابل، كان أقل الاحتياجات ذكراً في إطار المادة 11 (التدابير المتعلقة بالجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة) بما يمثل 2 في المائة فقط، والمادة 14 (تدابير منع غسل الأموال)، بما يمثل 4 في المائة من جميع الاحتياجات التي أبرزتها الدول ضمن هذه المجموعة.

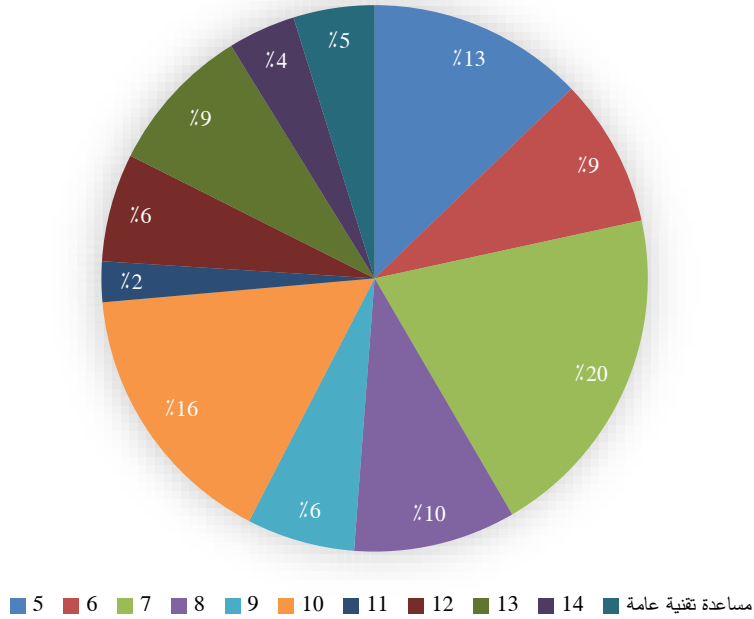
الشكل الخامس

أفريقيا: النسبة المئوية للاحتياجات الإجمالية حسب المادة (الفصل الثاني)



الشكل السادس

دول آسيا والمحيط الهادئ: النسبة المئوية للاحتياجات الإجمالية حسب المادة (الفصل الثاني)



22- ويتضمن الجدولان 1 و2 توزيعاً أكثر تفصيلاً لعدد الاحتياجات في كل منطقة حسب الفئة والمادة، ويكشفان عن مواقع أقوى الاحتياجات الإقليمية.

الجدول 1

الدول الأفريقية: توزيع الاحتياجات حسب المادة والفئة (الفصل الثاني)

فئة الاحتياجات							المادة
المجموع	البحوث والبيانات	صنع السياسات	المساعدة التشريعية	بناء المؤسسات	تيسير التعاون الدولي	بناء القدرات	
30	2	3	3	7	5	10	المادة 5
20	1	2	3	6	2	6	المادة 6
20	4	1	4	2	0	9	المادة 7
16	2	3	3	1	0	7	المادة 8
19	2	1	4	2	0	10	المادة 9
16	4	2	2	2	0	6	المادة 10
19	3	1	1	3	3	8	المادة 11
5	0	2	2	0	0	1	المادة 12
25	2	5	3	4	2	9	المادة 13
16	4	2	2	1	1	6	المادة 14
4	1	0	0	1	0	2	المادتان 5 و6
12	2	1	1	3	1	4	الاحتياجات العامة من المساعدة التقنية
	27	23	28	32	14	78	المجموع

الجدول 2

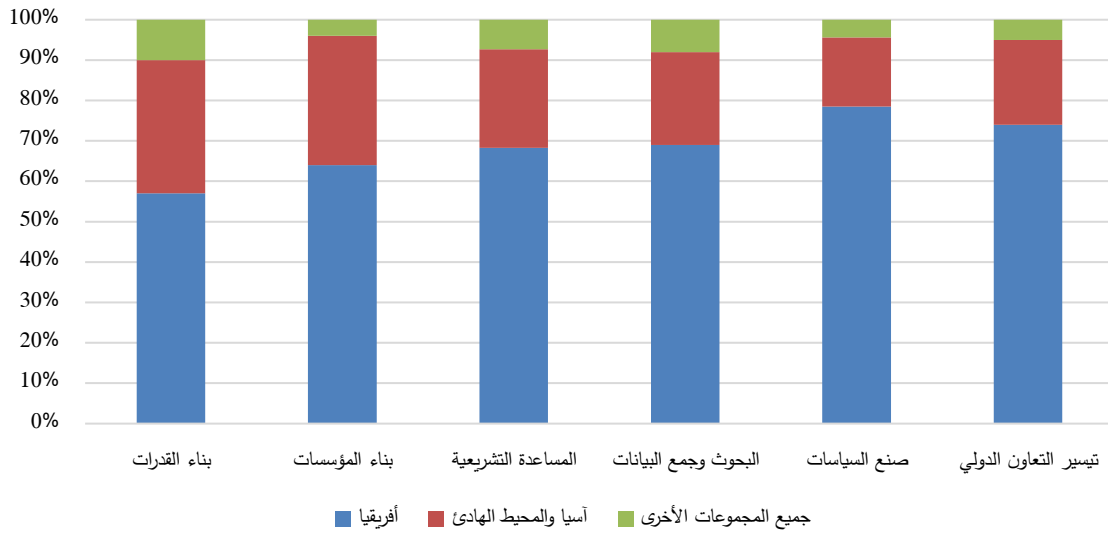
دول آسيا والمحيط الهادئ: توزيع الاحتياجات حسب المادة والفئة (الفصل الثاني)

فئة الاحتياجات							المادة
المجموع	البحوث والبيانات	صنع السياسات	المساعدة التشريعية	بناء المؤسسات	تيسير التعاون الدولي	بناء القدرات	
15	2	3	1	3	2	4	المادة 5
10	0	0	1	2	0	7	المادة 6
25	1	1	2	2	0	5	المادة 7
12	0	0	2	1	2	7	المادة 8
8	1	0	1	1	0	5	المادة 9
20	0	1	2	1	0	3	المادة 10
3	0	0	0	1	0	2	المادة 11
8	1	0	0	3	0	4	المادة 12
11	1	0	0	1	0	2	المادة 13
5	0	0	1	0	0	4	المادة 14
1	0	0	0	1	0	0	المادتان 5 و6
6	3	0	0	0	0	2	الاحتياجات العامة من المساعدة التقنية
	9	5	10	16	4	45	المجموع

23- وتكشف النسبة المئوية للاحتياجات المشار إليها ضمن كل فئة (بناء القدرات، وبناء المؤسسات، والمساعدة التشريعية، والبحوث وجمع البيانات وتحليلها، وصنع السياسات، وتيسير التعاون الدولي) أن مجموعة الدول الأفريقية أبلغت عموماً عن أغلبية الاحتياجات ضمن كل فئة، تليها مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ. وتستأثر هاتان المنطقتان بأكثر من 90 في المائة من الاحتياجات المحددة في كل فئة. ويبين الشكل السابع توزيع النسبة المئوية للاحتياجات في كل فئة التي أشارت إليها دول أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ. فعلى سبيل المثال، من بين الاحتياجات الـ50 المستبناة في مجال بناء المؤسسات، وردت نسبة 64 في المائة من مجموعة الدول الأفريقية و32 في المائة من مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ.

الشكل السابع

النسبة المئوية للاحتياجات داخل كل فئة مستبناة، حسب المنطقة



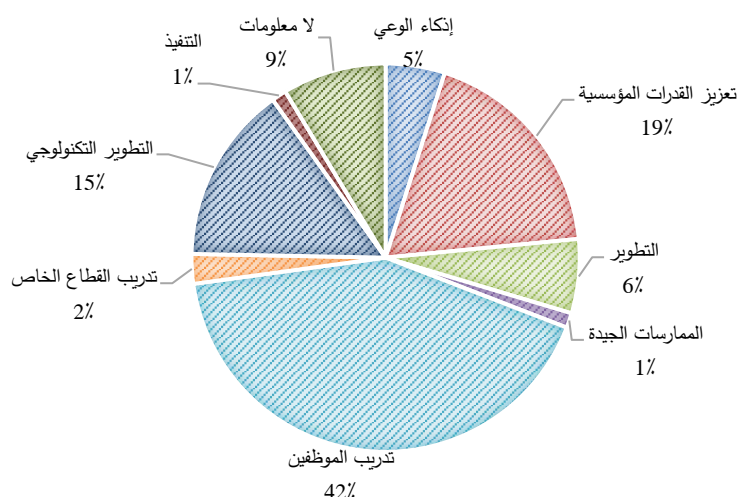
1- اتجاهات بناء القدرات في منطقتي دول أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ

24- تظهر بعض الاتجاهات من توزيع أنواع الاحتياجات المتعلقة ببناء القدرات لكل منطقة، باعتبارها الفئة الأكبر من بين فئات الاحتياجات، إذ تمثل 44 في المائة من الاحتياجات الإجمالية المستبناة في إطار الفصل الثاني حتى الآن في الدورة الثانية. فقد أشارت دول المجموعة الأفريقية ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ مجتمعاً إلى 123 احتياجاً من أصل 137 احتياجاً في مجال بناء القدرات، وهو ما يمثل 90 في المائة من المجموع.

25- وفي كلتا المنطقتين، هناك اتجاه نحو تزايد الحاجة إلى تدريب الموظفين، حيث تتعلق نسبة 42 في المائة من احتياجات بناء القدرات في أفريقيا ونسبة 43 في المائة منها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بمختلف أشكال تدريب الموظفين. والاتجاه الثاني، وإن كان أقل بروزاً بكثير من الاحتياج المتعلق بتدريب الموظفين، هو الاحتياج المشترك إلى تعزيز قدرات المؤسسات نفسها، حيث إن 19 في المائة من الاحتياجات المتعلقة ببناء القدرات التي أعربت عنها الدول الأفريقية و15 في المائة من تلك الاحتياجات لدى دول آسيا والمحيط الهادئ أشارت إلى هذه الأنواع من المساعدة التقنية. وعلاوة على ذلك، أبرزت دول في أفريقيا التطور التكنولوجي باعتباره ثالث أنواع بناء القدرات التي تشدد الحاجة إليها. وفي المقابل، ذكرت دول من مجموعة آسيا والمحيط الهادئ على نحو أكثر تواتراً إنكاء الوعي وتبادل الممارسات الجيدة (انظر الشكلين الثامن والتاسع أدناه).

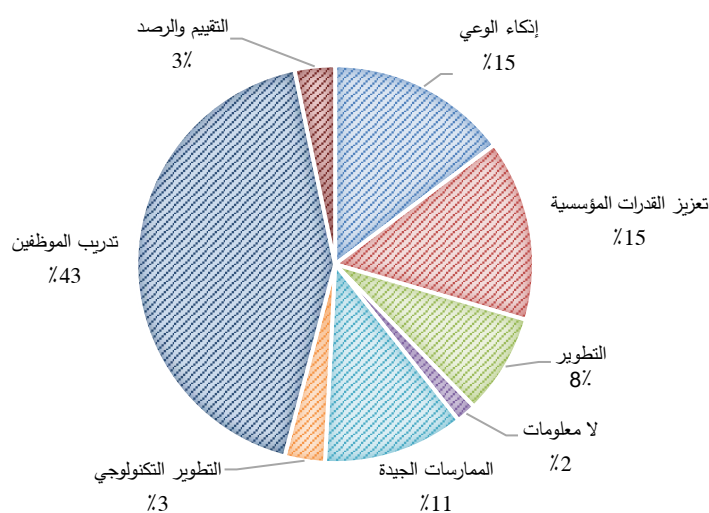
الشكل الثامن

الدول الأفريقية: أنواع الاحتياجات المتعلقة ببناء القدرات



الشكل التاسع

دول آسيا والمحيط الهادئ: أنواع الاحتياجات المتعلقة ببناء القدرات



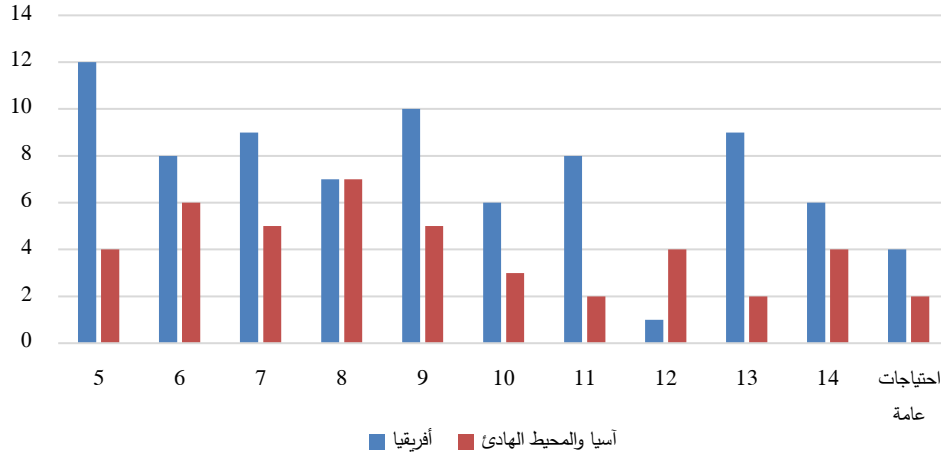
26- يبين الشكل العاشر أن توزيع عدد الاحتياجات المتعلقة ببناء القدرات حسب المادة يختلف في المنطقتين المختارتين. فقد بينت الدول الأفريقية أكبر عدد من الاحتياجات في إطار المادة 5 (سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية)، بواقع 12 احتياجاً من مجموع 78 احتياجاً للمنطقة، وهو ما يمثل 15 في المائة. وتبعتها، بالترتيب التنازلي، المادة 9 (المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية) بواقع عشرة احتياجات، تمثل 13 في المائة، والمادتان 7 (القطاع العام) و13 (مشاركة المجتمع)، بواقع تسعة احتياجات لكل منهما، والمادتان 6 (هيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية) و11 (التدابير المتعلقة بالجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة) بواقع ثمانية احتياجات لكل منهما.

27- ومن ناحية أخرى، حُدد أكبر عدد من الاحتياجات المتعلقة ببناء القدرات بين مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ في إطار المادة 8 (مدونات قواعد سلوك الموظفين للعموميين)، بواقع سبعة احتياجات من مجموع

45 احتياجا للمنطقة، أي ما يمثل 16 في المائة. وتليها بالترتيب التنازلي المادة 6 (هيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية) بواقع ستة احتياجات تمثل 13 في المائة؛ والمادتان 7 (القطاع العام) و9 (المشترتات العمومية وإدارة الأموال العمومية)، بواقع أربعة احتياجات لكل منهما؛ والمادة 5 (سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية) والمادة 12 (القطاع الخاص) والمادة 14 (تدابير منع غسل الأموال)، بواقع أربعة احتياجات لكل منها.

الشكل العاشر

عدد الاحتياجات المتعلقة ببناء القدرات حسب المادة والمنطقة (الفصل الثاني)



2- بناء المؤسسات

28- من بين الاحتياجات المتعلقة ببناء المؤسسات التي أبلغت عنها الدول الأفريقية، كانت نسبة 24 في المائة منها في إطار المادة 5 (سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية) ونسبة 21 في المائة في إطار المادة 6 (هيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية). ومن بين تلك الاحتياجات، كان هناك توجه واضح نحو الاحتياجات في مجال بناء القدرات المتعلقة بتعزيز المؤسسات. وتوزعت الاحتياجات الأخرى المستبانة في إطار هذه الفئة بالتساوي بين المواد، باستثناء عدم وجود احتياجات تتعلق بالقطاع الخاص (المادة 12).

29- ومن بين الاحتياجات المتعلقة ببناء المؤسسات التي أبلغت عنها دول آسيا والمحيط الهادئ، كانت نسبة 22 في المائة منها في إطار المادة 5 (سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية) ونسبة 17 في المائة في إطار المادة 6 (هيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية). وتتعلق غالبية تلك الاحتياجات بوضع الهياكل أو الأطر وتعزيزها وتنفيذها. وعلى عكس مجموعة الدول الأفريقية، فإن 17 في المائة من الاحتياجات تندرج في إطار المادة 12 (القطاع الخاص) حيث يُطلب تبادل الممارسات الجيدة ومشورة الخبراء. أما البقية فقد توزعت غالبا بالتساوي بين المواد. ولم تُحدّد أي احتياجات في إطار المادة 14 (تدابير منع غسل الأموال).

3- المساعدة التشريعية

30- كانت احتياجات المساعدة التشريعية التي بينتها الدول الأفريقية، وإن توزعت بالتساوي عموما بين المواد، أعلى قليلا في إطار المادة 7 (القطاع العام) والمادة 9 (المشترتات العمومية وإدارة الأموال العمومية)، بنسبة 14 في المائة لكل منهما، مع تحديد احتياجات مختلفة، من تبادل الممارسات الجيدة إلى صياغة التشريعات واللوائح.

31- وبينت دول آسيا والمحيط الهادئ احتياجات من المساعدة التشريعية موزعة بالتساوي نسبيا في إطار المواد 5-10 والمادة 14، وحددت غالبية الاحتياجات المذكورة المساعدة التقنية في وضع التشريعات وصياغتها ومراجعتها.

4- البحوث وجمع البيانات وتحليلها

32- على غرار الاحتياجات التشريعية، كان توزيع الاحتياجات المتعلقة بالبحوث وجمع البيانات وتحليلها فيما بين الدول الأفريقية متساويا نسبيا حتى الآن، وإن كان أكثر قليلا في إطار المواد 7 (القطاع العام) و10 (إبلاغ الناس) و14 (تدابير منع غسل الأموال)، بنسبة 15 في المائة لكل منها.

33- وحددت مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ 30 في المائة من احتياجاتها بوصفها احتياجات عامة في إطار الفصل الثاني، وجميعها يُبررُ جمع البيانات الإحصائية.

5- صنع السياسات

34- حددت مجموعة الدول الأفريقية نسبة 25 في المائة من احتياجاتها في مجال صنع السياسات في إطار المادة 13 (مشاركة المجتمع)، مع التركيز على التنفيذ، ونسبة 13 في المائة في إطار كل من المادة 5 (سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية) والمادة 8 (مدونات قواعد سلوك للموظفين العموميين)، مع التركيز على وضع السياسات وتبادل الممارسات الجيدة. ولم تحدد مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ سوى خمسة احتياجات، معظمها في إطار المادة 5، وجميعها يركز إما على وضع السياسات أو تبادل الممارسات الجيدة.

6- تيسير التعاون الدولي

35- مثَّلت الاحتياجات المتعلقة بتيسير التعاون الدولي أصغر فئة لدى كلتا المنطقتين، حيث يوجد أكبر عدد من تلك الاحتياجات بين الدول الأفريقية في إطار المادة 5 (سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية)، مقارنةً بأربعة احتياجات فقط في إطار المادتين 5 و8 (مدونات قواعد سلوك للموظفين العموميين) حددتها مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، وذلك بواقع احتياجين لكل مادة.

جيم- المسائل الشاملة المتصلة بدورة الاستعراض الثانية

1- تبادل الممارسات الجيدة

36- حددت ثلاث عشرة دولة الاحتياج المتعلق بالممارسات الجيدة. ويمثل ذلك 48 (15 في المائة) من الاحتياجات الـ315 في إطار الفصل الثاني المذكورة للتغلب على التحديات المبينة في الخلاصات الوافية ذات الصلة، 33 في المائة منها تدرج في إطار المادة 5. وأبرزت إحدى عشرة دولة في أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ تبادل الممارسات الجيدة. وشملت 46 من أصل 291 احتياجا، تمثل 16 في المائة من جميع الاحتياجات في هاتين المنطقتين. وتتصل نسبة 35 في المائة من الاحتياجات المتعلقة بالممارسات الجيدة في هاتين المنطقتين بالمادة 5.

37- وفي حين أن العديد من هذه الاحتياجات كانت عامة أو واسعة، فإن تلك التي حددت المجالات التي يلزم فيها تبادل الممارسات الجيدة أبرزت تبادل أمثلة على التشريعات والأطر والاستراتيجيات ومدونات قواعد السلوك وتنفيذها وتوزيعها. وكثيرا ما دُكرت الممارسات الجيدة في التعاون الدولي والمشارك بين الوكالات والشامل لعدة قطاعات ضمن الاحتياجات المتعلقة بالممارسات الجيدة.

2- الاحتياجات المتعلقة بالتدريب وبناء القدرات

- 38- بينت 28 دولة (74 في المائة) احتياجات في إطار الفصل الثاني تشمل تدريب أو بناء قدرات الموظفين والقطاع الخاص والمؤسسات. وتتص مائة من الاحتياجات الـ315 من المساعدة التقنية على احتياجات تتعلق ببناء القدرات. وشكّل ذلك حتى الآن 32 في المائة من جميع الاحتياجات في إطار الفصل الثاني. وقد حددت 24 دولة في أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ تلك الاحتياجات. وأدرجت الغالبية العظمى منها مباشرة في إطار بناء القدرات. غير أن الاحتياجات المتعلقة ببناء القدرات وردت أيضا في بناء المؤسسات، وتيسير التعاون الدولي، والمساعدة التشريعية، وصنع السياسات، والبحوث وجمع البيانات وتحليلها.
- 39- وتراوحت أنواع التدريب المطلوبة من المهارات التقنية المتعلقة بجمع البيانات وتحليلها، وتقييم المخاطر، وإجراء التحقيقات، وصياغة التشريعات، إلى الكفاءات العامة بما في ذلك الوعي بالاتفاقية نفسها، والميزنة، والرصد والتقييم، والتحليل، والأخلاقيات. وفي معظم الحالات، أشارت الدول إلى الاحتياج المتعلق بتدريب مسؤولين حكوميين متخصصين، أو مؤسسات حكومية بأكملها. غير أن كيانات القطاع الخاص ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني ذُكرت هي أيضا بوصفها جهات مستفيدة محتملة من التدريب وبناء القدرات.

ثالثا- المساعدة التقنية المقدمة للسلطات الوطنية لمنع الفساد بفعالية

- 40- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأطراف الطالبة في طائفة واسعة من المسائل المتصلة بالفصل الثاني من الاتفاقية. وكان من بينها سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية، والقطاع العام، والاشتراء العمومي وإدارة المالية العمومية، وإبلاغ الناس، والنزاهة القضائية، والقطاع الخاص، ومشاركة المجتمع. وقدم المكتب المساعدة بهدف تلبية احتياجات الدول الأطراف من خلال برامجه العالمية والإقليمية والوطنية، على الرغم من التحديات المستمرة التي تطرحها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ولمواجهة تلك التحديات، واصل المكتب دعم جهود الدول الأطراف الرامية إلى منع الفساد عن طريق الاضطلاع بأنشطة عن بعد، وتطوير منتجات المعرفة وأدوات بناء القدرات، وتعزيز وجوده في الميدان.

1- مراكز مكافحة الفساد والمنصات الإقليمية

- 41- عقب اعتماد القرار 4/9 بشأن "تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على الصعيد الإقليمي"، واصل المكتب توسيع نطاق نهج منصفته الإقليمية الرامية إلى مساعدة الدول الأطراف على التعجيل بتنفيذ الاتفاقية تنفيذًا فعالًا من خلال استبانة التحديات والأولويات الإقليمية المشتركة لمكافحة الفساد، ووضع خريطة طريق للالتزامات. وقد أنشئت ست منصات إقليمية تغطي أمريكا الجنوبية والمكسيك، وشرق أفريقيا، وجنوب شرق آسيا، والجنوب الأفريقي، وجنوب شرق أوروبا، وغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ويُعترم إطلاق ثلاث منصات إقليمية إضافية في عام 2023 لفائدة أمريكا الوسطى والكاريبي وآسيا الوسطى.
- 42- وتماشيا مع الجهود المتزايدة التي يبذلها المكتب لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع برامجه، أدرجت منصة أمريكا الجنوبية والمكسيك الشأن الجنساني وتكنولوجيا المعلومات كمجالين مواضيعيين شاملين، في حين أن المنصة الخاصة بغرب أفريقيا ومنطقة الساحل عممت المنظور الجنساني في جميع مراحل خطة عملها، مشيرة إلى التدابير والجهود الجنسانية التي يتعين اتخاذها في المجالات المواضيعية المتفق عليها.
- 43- وإضافةً إلى المنصات الإقليمية، وضع المكتب نهجا جديدا لتقديم خدماته في مجال مكافحة الفساد من خلال إنشاء محاور ومراكز إقليمية مدمجة في شبكة المكاتب الميدانية التابعة للمكتب من أجل تعزيز

المساعدة التقنية في مجال مكافحة الفساد في البلدان. وبمرور الوقت، ستعمل المراكز الإقليمية لمكافحة الفساد كمستودعات للخبرات الإقليمية والممارسات الجيدة والدروس المستفادة في تنفيذ الاتفاقية، كما أنها ستيسر تبادل الخبرات بين المراكز في تعزيز التعاون الأقاليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

44- وأطلق أول مركز إقليمي لمكافحة الفساد في المكسيك في أيلول/سبتمبر 2021 من أجل تنسيق المساعدة التقنية وتقديمها إلى الدول الأطراف في أمريكا الوسطى والكاريبي وأمريكا الجنوبية. واستنادا إلى الخبرة المكتسبة في إطار المنصة الإقليمية لأمريكا الجنوبية والمكسيك، يحدد المركز أوجه التآزر مع مبادرات مكافحة الفساد الأخرى، مثل اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد وآلية متابعتها. ويتيح المركز، من خلال شبكة من الخبرات المتنوعة والمتكاملة، فرصا أكبر للمكتب للاستجابة للاحتياجات الناشئة في أمريكا اللاتينية والكاريبي، على نحو أقرب إلى موقع تقديم الخدمات، وبطريقة أسرع وأكثر فعالية.

45- ويجري إنشاء مركز إقليمي ثان لمكافحة الفساد في كينيا من أجل أفريقيا. واستنادا إلى الخبرة المكتسبة في إطار المنصات الإقليمية التي أنشئت من أجل شرق أفريقيا في عام 2017، والجنوب الأفريقي في عام 2019، وغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في عام 2022، سيعزز المركز التنسيق ويحدد أوجه التآزر مع مبادرات مكافحة الفساد الأخرى، بما في ذلك تلك التي يقودها الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ويتمشى هذا أيضا مع رؤية المكتب الاستراتيجية لأفريقيا لعام 2030، التي تحدد حماية الأشخاص والمؤسسات من الفساد والجريمة الاقتصادية كأحد أهدافها الخمسة، ويدعم خطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي.

46- ويخطط المكتب لمواصلة توسيع نطاق بصمته الإقليمية في السنوات المقبلة، بوسائل منها إنشاء مراكز ومنصات إقليمية إضافية لمكافحة الفساد.

2- دعم وضع القوانين واللوائح التنظيمية والسياسات والنظم التي تهدف إلى منع الفساد

47- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم المكتب دعما تشريعا لوضع القوانين واللوائح التنظيمية والسياسات في 17 بلدا فيما يتعلق بإنشاء هيئات معنية بمكافحة الفساد وبالنزاهة في القطاع العام وحماية الأشخاص المبلغين. وقُدمت المساعدة من أجل وضع استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد إلى إكوادور وبابوا غينيا الجديدة وتوفالو وجامايكا وجزر سليمان وجزر كوك وساموا وشيلي وفانواتو وفيجي وكيريباس وميكرونيزيا (ولايات-المتحدة) وناورو وهندوراس. وقُدم الدعم إلى بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبوتسوانا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب أفريقيا وجنوب السودان وكولومبيا وهندوراس في جهودها الرامية إلى وضع نظم لمنع تضارب المصالح وتقديم إقرارات الذمة المالية.

3- منع الفساد في المشتريات العمومية

48- فيما يتعلق بمنع الفساد في المشتريات العمومية، واصل المكتب الترويج لتطبيق تكنولوجيات المعلومات وأدوات الرقمنة من أجل مكافحة الفساد، وعمل عن كثب مع شريكه المستمر، أي شراكة التعاقد المفتوح. وتوسع نطاق التعاون بين المكتب وشراكة التعاقد المفتوح لدعم تقديم المساعدة التقنية والإرشاد بشأن التعاقد المفتوح وشفافية الاشتراء العمومي في 22 بلدا، بما في ذلك سبل تحسين نوعية البيانات ونشر بيانات الاشتراء في شكل يسهل الوصول إليه لتيسير الرصد الخارجي. وشملت الأعمال الإضافية في هذا المجال عقد مؤائد مستديرة إقليمية مع الدول الأطراف في أمريكا الجنوبية لتحديد الأطر والمبادرات القائمة المتعلقة بالجانب الجنساني والإدماج في المشتريات العمومية، بغية تعزيزهما. وقدم المكتب أيضا مساعدة تقنية إلى بلدان المنصة الإقليمية للجنوب الأفريقي فيما يتعلق بإقرارات الذمة المالية وتضارب المصالح في الاشتراء العمومي.

4- تعزيز النزاهة في القطاع الخاص

49- واصل المكتب دعم الجهود الرامية إلى منع الفساد الذي يتورط فيه القطاع الخاص من خلال تعزيز العمل الجماعي في إثيوبيا والإمارات العربية المتحدة وأوزبكستان وباكستان والبرازيل والسودان والعراق وكولومبيا وكينيا وليبيا وماليزيا ومصر والمغرب والمكسيك والمملكة العربية السعودية وميانمار. وفي باكستان وكينيا والمكسيك، دعم المكتب تثقيف الأجيال القادمة من موظفي القطاع الخاص في مجال مكافحة الفساد من خلال وضع نماذج ومواد تدريبية للجامعات، وتيسير محاضرات يلقيها ممثلو الأعمال التجارية كضيوف، ووضع برنامج لسفراء الأخلاقيات لفائدة الطلاب، وتيسير التدريب الداخلي لسفراء الأخلاقيات في المنشآت التجارية.

5- منع الفساد في الاستثمارات الدولية

50- واصل المكتب، تماشياً مع الولايات المسندة إليه بموجب القرار 9/8، التوعية بوجود الفساد في الاستثمارات الدولية وأسبابه وخطورته. فعلى سبيل المثال، في كانون الأول/ديسمبر 2021، في الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، أطلق المكتب شبكة الممارسين في مجال مكافحة الفساد لفائدة البلدان الواقعة على طول الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، وهي منصة لتبادل المعارف والممارسات الجيدة، وتيسير التعلم من الأقران، وتعزيز التعاون الدولي في معالجة الفساد في مشاريع الاستثمارات الدولية. ومن خلال سلسلة من حلقات العمل، تدعم الشبكة أكثر من 150 من الممارسين في مجال مكافحة الفساد والاستثمار في 16 بلداً على طول الحزام الاقتصادي لطريق الحرير (أذربيجان وأرمينيا وألبانيا وأوزبكستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) والبوسنة والهرسك وتركيا والجزيرة الأسود وجورجيا وصربيا والصين وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان ومنغوليا واليونان) في وضع سياسات ونظم تهدف إلى منع الفساد في تلك المشاريع. وتحت مظلة الشبكة، استحدث المكتب عدة أدوات ومنتجات معرفية بشأن جوانب مختلفة تهدف إلى ضمان نزاهة تلك المشاريع.

6- تعزيز نزاهة القضاء

51- واصلت الشبكة العالمية لنزاهة القضاء الاضطلاع بدور رائد في تعزيز تبادل الخبرات بين القضاة والأجهزة القضائية والعمل بوصفها منصة للأقران لمناقشة التحديات والتصدي لها. وفي آذار/مارس 2022 وأذار/مارس 2023، نظمت الشبكة أنشطة توعية مختلفة لتعزيز المشاركة الفعالة للمرأة في السلطة القضائية بمناسبة اليوم الدولي السنوي للقاضيات. وظلت أدوات الشبكة للتدريب على الأخلاقيات القضائية تعمل لخدمة الأجهزة القضائية في جميع أنحاء العالم في تنفيذ أنشطة التدريب الوطنية في مجال الأخلاقيات، حيث تنفذ أكثر من 70 ولاية قضائية في جميع أنحاء العالم مجموعة المواد التدريبية. وتحت مظلة الشبكة، دعم المكتب تقديم التدريب بشأن مختلف جوانب نزاهة القضاء في إسبانيا وإكوادور وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وبيرو وتايلاند وكولومبيا ومنطقة الكاريبي. واستمر إثراء الموقع الشبكي للشبكة، وهو "مركز جامع" بشأن نزاهة القضاء، بمحتوى جديد، بما في ذلك مقالات الرأي وتسجيلات الحلقات الدراسية الشبكية ومختلف الموارد المواضيعية.

7- منع الفساد من خلال التعليم وتمكين الشباب

52- بلغ عدد المستفيدين من مبادرة المكتب العالمية للتعليم وتمكين الشباب في مجال مكافحة الفساد، منذ إطلاقها في الدورة التاسعة للمؤتمر، أكثر من 100 1 مستفيد، بما في ذلك مهنيون عاملون في مجال مكافحة الفساد وشباب ومعلمون ومنظمات مجتمع مدني. ونظم المكتب سلسلة من حلقات العمل التدريبية لفائدة 54 أكاديميا من 40 مؤسسة للتعليم العالي في أفريقيا. وفي حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر 2022، نظم المكتب،

بالتعاون مع الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، دورتين صيفيتين عبر الإنترنت لمكافحة الفساد لفائدة 90 طالبا وشابا من 46 بلدا في شرق أوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي أيلول/سبتمبر 2022، نظم المكتب النسخة الثانية من مسابقة هاكاثون للشباب من أجل مكافحة الفساد تحت اسم Coding4Integrity في البرازيل. ونُظمت النسخة الثالثة في المكسيك في آذار/مارس 2023، ويجري التخطيط لهاكاثون رابع للمنطقة العربية في أيلول/سبتمبر 2023. وفي شباط/فبراير 2023، نظم المكتب حوارا إقليميا في مكسيكو سيتي لفائدة منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والشباب لمناقشة الكيفية التي يمكن بها لهذه الجهات الفاعلة من غير الدول أن تدعم تنفيذ الاتفاقية والإعلان السياسي الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية لمكافحة الفساد. وستُجرى حوارات إقليمية أخرى في عام 2023.

8- منع الفساد في القطاع الصحي

53- قدم المكتب الدعم من أجل منع الفساد في القطاع الصحي إلى إكوادور والبرازيل وتيمور-ليشتي وجنوب أفريقيا وغانا وكولومبيا والمكسيك. وشمل ذلك تقييم مخاطر الفساد وإدارتها في القطاعين الصحيين العام والخاص على السواء، وتعزيز الشفافية في المشتريات العمومية، وحماية المبلغين عن المخالفات. وفي أيلول/سبتمبر 2022، انضم المكتب إلى اللجنة التوجيهية للشبكة العالمية المعنية بمكافحة الفساد والشفافية والمساءلة في مجال الصحة التي أنشأتها منظمة الصحة العالمية.

9- تعزيز نظم الإبلاغ للمبلغين عن المخالفات

54- في سياق جائحة كوفيد-19، يُعتبر تطوير آليات متينة لتيسير الإبلاغ وتوفير حماية أفضل للمبلغين عن المخالفات أحد العناصر الرئيسية لتمكين الدول من تحسين التصدي للأزمة الصحية العالمية والتعافي منها. وواصل المكتب دعمه النشط للبلدان في جهودها الرامية إلى تعزيز نظم الإبلاغ الخاصة بالمبلغين عن المخالفات وحمايتهم، من خلال ثلاثة أحداث إقليمية وتقديم الدعم في وضع أطر سياساتية في عشرة بلدان.

10- منع الفساد من حيث علاقته بالجرائم التي تضر بالبيئة

55- أدمج المكتب جهود مكافحة الفساد في عمله الأوسع نطاقا الرامي إلى التصدي للجرائم التي تضر بالبيئة. وشمل ذلك تقديم الدعم إلى 16 سلطة على نطاق تسعة بلدان مسؤولة عن إدارة الحياة البرية والغابات والموارد السمكية، لا سيما فيما يتعلق بتقييم مخاطر الفساد وتنفيذ استراتيجيات التخفيف من المخاطر. وقدم الدعم إلى بلدين من خلال بناء القدرات في مجال التحقيقات المالية المتصلة بالجرائم التي تضر بالبيئة.

11- منع الفساد في الرياضة

56- تولى المكتب، من خلال برنامجه المتعلق بحماية الرياضة من الفساد والجريمة الاقتصادية، تنظيم أو دعم أكثر من 60 نشاطا لفائدة أكثر من 200 1 مستفيد من 140 دولة طرفا لتعزيز قدرات سلطات العدالة الجنائية والمنظمات الرياضية على التصدي للفساد في مجال الرياضة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وشملت النقاط البارزة التعاون مع الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) لتقديم برنامج الفيفا العالمي للنزاهة لفائدة أكثر من 400 من مسؤولي العدالة الجنائية ومسؤولي النزاهة من اتحادات كرة القدم في أكثر من 150 بلدا؛ والمساهمة في عمل فرقة العمل المعنية بالنزاهة في إطار بطولة كأس العالم لكرة القدم لعام 2022 التي ترعاها الفيفا؛ وتنظيم حلقة عمل بتمويل من الاتحاد الأوروبي لفائدة المسؤولين الحكوميين والمنظمات

الرياضية من منطقة المحيط الهادئ؛ والمشاركة في تنظيم حلقة عمل افتراضية مع اللجنة الأولمبية الدولية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية لفائدة مسؤولين حكوميين ومنظمات رياضية من بلدان الشمال الأوروبي.

12- تعزيز التعاون بين هيئات مكافحة الفساد والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

57- واصل المكتب تعزيز التعاون بين هيئات مكافحة الفساد والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وفقا لقراري المؤتمر 13/8 و2/9. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أصدر المكتب الدليل العملي بشأن تعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد في المؤتمر الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الذي عُقد في البرازيل. وهذا المنشور منتج معرفي رئيسي قُدم في إطار برنامج إعلان أبوظبي، وأعد بالاستعانة بمساهمات من أكثر من 150 خبيراً من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد في 50 بلداً.

58- وروج المكتب لاستخدام الدليل العملي من خلال سلسلة من حلقات العمل التدريبية الإقليمية. وعُقدت حلقة العمل الأولى في المكسيك في أيلول/سبتمبر 2022 بمشاركة أجهزة مكافحة الفساد والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من 20 بلداً في أمريكا اللاتينية والكاريبي. ونُظّم هذا الحدث بدعم من مكتب المراقب العام في شيلي بصفته أمانة منظمة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. وعُقدت حلقة العمل الإقليمية الثانية في بانكوك في الفترة من 14 إلى 16 آذار/مارس 2023 بمشاركة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد من 24 بلداً عضواً في المنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

13- منع الفساد في حالات النزاع وما بعد النزاع

59- قام المكتب، إضافةً إلى تعزيز تعاونه مع إدارة عمليات السلام، بزيادة دعمه للبلدان التي تمر بحالات نزاع وحالات ما بعد النزاع، بما فيها جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال ومالي وهاتي. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ركزت المساعدة على تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية وقدرات هيئات مكافحة الفساد؛ وتعزيز نزاهة القضاء؛ وعلى دعم البلدان في منطقة البحيرات الكبرى في التصدي للفساد الذي قد يسهل فقدان التنوع البيولوجي. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، قدم المكتب الدعم بشأن نزاهة القضاء والتخفيف من مخاطر الفساد في قطاع السجون.

رابعا- المساعدة التقنية: مسائل تتطلب مواصلة النظر فيها

60- تماشياً مع القرار 4/9 بشأن "تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على الصعيد الإقليمي"، فإن تحليل الاحتياجات التقنية المستبانة لكل منطقة يوفر تفاصيل خاصة بكل منطقة، ومن ثم فهو يعطي فكرة عن الاتجاهات الإقليمية. ولا يحدد ذلك التحليل القواسم المشتركة فحسب، وإنما أيضاً الاختلافات الحاسمة الأهمية في تكييف المساعدة التقنية المقدمة. وفي ضوء إنشاء مراكز إقليمية لتقديم المساعدة التقنية، فإن اكتساب فهم أكبر للاتجاهات الإقليمية في أنواع المساعدة وفناتها الفرعية ومجالاتها المواضيعية والمواد ذات الصلة يمكن أن يدعم تقديم المساعدة التقنية لهذه المراكز عند إنشائها.

61- وفي المستقبل، يمكن لإجراء دراسة أدق للمجالات المواضيعية المقابلة لتدريب الموظفين والأنواع الأخرى من بناء القدرات أن يؤدي إلى تقديم دعم أفضل لتطوير التدريب المصمم خصيصاً. وبالمثل، يمكن لهذا التحليل أن يرشد تبادل الممارسات الجيدة.

- 62- ونظرا للعدد المحدود من الخلاصات الوافية المنجزة التي تبين احتياجات المساعدة التقنية، لم يتح إجراء تحليل إقليمي متعمق لمجموعة دول شرق أوروبا أو مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي. ومع إنجاز المزيد من الخلاصات الوافية، ستسمح التحليلات الإقليمية بإجراء مقارنة أفضل بين المناطق.
- 63- وسيصاغ تقرير مماثل فيما يتعلق بالفصل الخامس، الخاص باسترداد الموجودات. وسيعقب هذين التقريرين فيما بعد تقرير أكثر شمولاً يُقدّم إلى الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.